

أسئلة محاكية لاختبارات الزمالة

مادة المراجعة

سبتمبر ٢٠٢٥م

في إطار حرص الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين على دعم المتقدمين للاختبارات المهنية، وسعيها لتوفير مصادر مساندة تعزز الجاهزية والاستعداد، تم إعداد هذه المجموعة من الأسئلة المحاكية لأسلوب الاختبارات الفعلية، لتكون وسيلة تعليمية تساعد المتقدمين على فهم نمط الأسئلة وقياس جاهزيتهم العلمية والتطبيقية. تؤكد الهيئة أن هذه الأسئلة أُعدت لأغراض تعليمية فقط، ولا تُعد مرجعًا رسميًا لمحتوى الاختبارات، كما لا تضمن تطابقها مع الأسئلة الفعلية أو شمولها لجميع الموضوعات أو المهارات محل التقييم، ولا تعكس الأوزان النسبية المعتمدة في الاختبارات. ويقع على عاتق المتقدم المسؤولية الكاملة في تحديد أسلوب ودرجة الاستفادة منها بما يتناسب مع احتياجاته في الاستعداد للاختبار، دون أن يترتب على الهيئة أي التزام بالنتائج المترتبة على استخدامها أو الاعتماد عليها في تقييم مستوى الجاهزية.

أسئلة الاختبار من متعدد

١. تتمثل الأهداف العامة للمراجع عند مراجعة القوائم المالية في تخفيض أي نوع من أنواع المخاطر الآتية:

- أ. مخاطر التحريف الجوهرية التي تحتويها القوائم المالية.
- ب. مخاطر الأعمال.
- ج. مخاطر الاكتشاف.
- د. مخاطر الخروج عن الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقوائم المالية

٢. إن الغرض الأساسي لمراجعة القوائم المالية هو:

- أ. اكتشاف الغش والأخطاء
- ب. تعزيز درجة ثقة المستخدمين المعنيين في القوائم المالية.
- ج. تعزيز درجة الثقة في شرعية أو عدم شرعية نشاط المنشأة.
- د. التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٣. كفاية الإفصاح في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها تعدُّ في المقام الأول من مسؤوليات:

- أ. فريق المراجعة المسؤول عن الارتباط.
- ب. الشريك المسؤول عن الارتباط في مكتب المراجعة.
- ج. هيئة السوق المالية وذلك فيما يتعلق بالشركات المساهمة فقط.
- د. الإدارة والمكلفين بالحوكمة.

٤. يقوم مكتب (المحاسبون الأوائل) بمراجعة القوائم المالية لمنشأة صناعية. يهدف المراجع من خلال مراجعته للقوائم المالية إلى:

- أ. إبداء الرأي في مدى سلامة وصحة القوائم المالية للمنشأة.
- ب. إبداء الرأي في مدى قانونية القرارات الإدارية للمنشأة.
- ج. الحصول على تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية.
- د. مساعدة الإدارة في إعداد قوائم مالية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

٥. يجب أن يتضمن خطاب الارتباط ما يأتي ما عدا:

- أ. أساس احتساب الأتعاب وأي ترتيبات خاصة بالفوترة.
- ب. تصريحًا بأنه قد توجد ظروف يمكن أن يتغير فيها شكل ومحتوى التقرير.
- ج. تحديد إطار التقرير المالي المنطبق لإعداد القوائم المالية.
- د. مسؤوليات المراجع.

٦. خطاب الارتباط له أهمية خاصة في تحديد مسؤولية المراجع تجاه:

- أ. العميل.
- ب. مستخدمي القوائم المالية.
- ج. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- د. السلطات الحكومية.

٧. يخدم توثيق المراجع لأعمال المراجعة ما يلي:

- أ. تمكين فريق الارتباط من تحمل المساءلة عن عمله.
- ب. مساعدة الشركة في متابعة أعمال المراجع.
- ج. مساعدة لجنة المراجعة في متابعة أعمال المراجع.
- د. تمكين وزارة التجارة في الرقابة على المراجع.

٨. جميع ما يأتي يعد من الأهداف التي يسعى المراجع إلى تحقيقها عند تطبيق معيار مسؤولية المراجع تجاه الغش في القوائم المالية، ما عدا:

- أ. تحديد مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية بسبب الغش.
- ب. تقدير مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية بسبب الغش.
- ج. اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الناتجة عن غش.
- د. تصميم وتنفيذ إجراءات مناسبة تمكن المراجع من الحصول على ما يكفي من أدلة مناسبة بشأن مخاطر وجود تحريفات جوهرية من القوائم المالية.

٩. يجب على المحاسب القانوني توثيق الاتصالات التي جرت بينه وبين لجنة المراجعة في المنشأة لتأكيد أن لجنة المراجعة على علم بكل مما يأتي ما عدا:

- أ. السياسات المحاسبية التي تطبقها المنشأة لمعالجة عملياتها المعتادة، والتغييرات في هذه السياسات أو في تطبيقها.
- ب. السياسات المحاسبية التي تتبعها المنشأة لمعالجة العمليات غير العادية والعمليات التي لم يصدر بشأنها معايير مهنية محددة.

- ج. أي اختلافات حدثت بين المحاسب القانوني وإدارة المنشأة ولم يتم حسمها والتي تعدُّ بمفردها أو في مجموعها ذات أهمية نسبية على القوائم المالية للمنشأة.
- د. الموضوعات الروتينية التي يتم مناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمتعلقة بالقوائم المالية للمنشأة وتنفيذ عملية المراجعة.

١٠. التخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى كل إجراء من إجراءات المراجعة الإضافية يتم:

- أ. قبل التخطيط لإجراءات تقييم المخاطر.
- ب. اعتماداً على نتيجة إجراءات تقييم المخاطر.
- ج. بالتزامن مع التخطيط لإجراءات تقييم المخاطر.
- د. عند وضع الاستراتيجية العامة لمهمة المراجعة.

١١. فيما يأتي عدة إجراءات، قد يقوم بها المراجع في مراحل المراجعة المختلفة، ما هو الإجراء المحتمل تنفيذه خلال مرحلة التخطيط لمراجعة القوائم المالية:

- أ. قراءة محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين، لتحديد أي معاملات غير عادية قد تكون حدثت.
- ب. إرسال مصادقات لعينة من الحسابات مستحقة التحصيل، ولعينة من الحسابات واجبة السداد، لتحديد مدى صحتها.
- ج. تنفيذ إجراءات تحليلية، من أجل تحديد المجالات التي من المحتمل أن تمثل مخاطر معينة.
- د. الحصول على إقرار من الإدارة لتحديد مسؤوليتها بشأن القوائم المالية محل المراجعة.

١٢. لجميع عمليات مراجعة القوائم المالية التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة التطبيق في المملكة العربية السعودية، فإن استخدام الإجراءات التحليلية مطلوب إلى حد ما:

في مرحلة التخطيط	كاختبار أساس	في مرحلة الاكتمال
أ. نعم	نعم	نعم
ب. لا	لا	لا
ج. لا	نعم	نعم
د. نعم	لا	لا

١٣. ما هو الأسلوب الأمثل الذي يجب على المراجع أن يستخدمه في تقييم مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى القوائم المالية:

- أ. الحصول على إقرار كتابي من إدارة العميل.
- ب. تحديد ما إذا كانت تلك المخاطر المحددة تؤثر على تقييم المخاطر على مستوى الإقرارات.
- ج. أن يأخذ في الاعتبار انعكاسات المخاطر المحددة على تقرير المراجع.
- د. التعرف على صناعة العميل وظروف السوق التي يعمل فيها العميل.

١٤. عند قبول المراجع لمستوى منخفض من مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، فإنه بذلك يخطط للقيام بمجهود أكبر عند مراجعة الحسابات المختلفة من أجل:

- أ. اكتشاف التحريفات الصغيرة.
- ب. اكتشاف التحريفات الكبيرة.
- ج. زيادة الخطأ المسموح به للحسابات.
- د. تخفيض حجم العينة.

١٥. من أمثلة أدوات الرقابة على التطبيقات التالي ما عدا:

- أ. الرقابة على الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة تقنية المعلومات.
- ب. الرقابة على المدخلات.
- ج. الرقابة على المخرجات.
- د. الرقابة على التشغيل.

١٦. عند الأخذ في الحسبان الأهمية النسبية لأغراض التخطيط، يرى المراجع أن التحريفات التي يبلغ مجموعها ١٠,٠٠٠ ريال سيكون لها تأثير جوهري على فئة معينة من المعاملات، ولكن هذه التحريفات يجب أن يكون مجموعها ٢٠,٠٠٠ ريال ليكون لها تأثير جوهري على قائمة المركز المالي. عادة يكون من المناسب تصميم إجراءات مراجعة على هذه الفئة من المعاملات التي من المتوقع أن تكتشف التحريفات التي يكون مجموعها:

- أ. ١٠,٠٠٠ ريال.
- ب. ١٥,٠٠٠ ريال.
- ج. ٢٠,٠٠٠ ريال.
- د. ٣٠,٠٠٠ ريال.

١٧. اتضح للمراجع المستقل كنتيجة لاستخدام الإجراءات التحليلية وجود انخفاض في نسبة مجمل الربح من ٣٠٪ في السنة السابقة إلى ٢٠٪ في السنة الحالية، فإنه من المرجح أن يقوم المراجع بـ:

- أ. تقويم أداء الإدارة الذي سبب حدوث مثل هذا الانخفاض.
- ب. فحص أداء مدير الائتمان.
- ج. طلب الإفصاح عن ذلك الأمر في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
- د. أخذ ذلك في الاعتبار كمؤشر عن احتمالية وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية.

١٨. يتكون حساب المدينين في الشركة الأولى من عشرين حساباً قيمتها الإجمالية ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال، بينما حساب المدينين في الشركة الثانية يتكون من مائتي حساب، مجموع قيمتها تبلغ أيضاً ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال، على هذا الأساس فإن الخطأ في حساب أحد المدينين في الشركة الأولى إذا ما قورن بالخطأ في أحد حسابات الشركة الثانية، يكون على الأغلب أكبر وفقاً لمفهوم:

- أ. المراجعة التحليلية.
- ب. التقلبات المهمة.
- ج. الخطر النسبي.
- د. الأهمية النسبية.

١٩. أي من إجراءات المراجعة التالية يكون أكثر احتمالاً القيام به قبل تاريخ القوائم المالية؟

- أ. التحقق من صحة رصيد المخزون.
- ب. فحص الرقابة الداخلية على المصروفات النقدية.
- ج. البحث عن الالتزامات غير المسجلة.
- د. مصادقات العملاء.

٢٠. أي من إجراءات المراجعة التالية مصمم من أجل اكتشاف التحريفات الجوهرية على مستوى الإقرار:

- أ. إجراء أساس.
- ب. إجراء تحليلي.
- ج. اختبار أدوات الرقابة.
- د. إجراء فحص.

٢١. تعدُّ الخدمات المقدمة من المنشأة الخدمية ذات صلة بمراجعة القوائم المالية للمنشأة المستفيدة، إذا كانت تلك الخدمات تؤثر على جميع ما يأتي، ما عدا:

- أ. السجلات المحاسبية ذات الصلة، وبعض حسابات القوائم المالية لدى عميل المراجعة.
- ب. الحسابات الواردة في القوائم المالية لدى المنشأة الخدمية.
- ج. أدوات الرقابة على قيود اليومية لدى عميل المراجعة.
- د. آلية التقرير المالي المستخدمة في إعداد القوائم المالية لعميل المراجعة.

٢٢. من المتعارف عليه في المراجعة أن يعتمد المراجع أحيانا على مراجعين آخرين في أداء أعمال المراجعة للمكون، فإذا أنجز المراجع الآخر أعمال المراجعة وكتب تقريراً متحفظاً عن المكون الذي قام بمراجعته وقرر المراجع الأساسي أن يتحفظ في تقريره عن القوائم المالية تأسيساً على ذلك، بناءً عليه:

- أ. تقع المسؤولية على المراجع الرئيسي للمجموعة.
- ب. تقع المسؤولية على كليهما.
- ج. تقع المسؤولية على مراجع المكون.
- د. تقع المسؤولية على المكلفين بالحوكمة في المجموعة.

٢٣. تتضمن أهداف ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية عادة أنشطة تأكيدية واستشارية تهدف إلى التالي ما عدا:

- أ. تقويم وتحسين فاعلية آليات الحوكمة.
- ب. تصميم وتنفيذ وتقويم نظام الرقابة الداخلية.
- ج. تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.
- د. تقويم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

٢٤. يجوز أن يستعين المراجع بالمراجعين الداخليين الموظفين لدى عميل المراجعة لتقديم مساعدة مباشرة في مهام المراجعة، شريطة توافر الظروف التالية، ما عدا:

- أ. عدم وجود تهديدات مهمة بشأن موضوعية المراجعين الداخليين.
- ب. حاجة المحاسب القانوني إلى الحصول على المساعدة.
- ج. تمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة اللازمة لأداء العمل المطلوب.
- د. عدم وجود تهديدات بشأن موضوعية المراجعين الداخليين.

٢٥. قد يحتاج المراجع للاستعانة بخبير متخصص في الحالات التالية ما عدا:

- أ. تقدير قيمة مخزون من عناصر فنية نادرة.
- ب. تحديد كميات الموارد الموجودة في باطن الأرض.
- ج. تحديد كميات أوراق مالية غير مدرجة في سوق الأوراق المالية.
- د. التحقق من القيمة العادلة للأصول الثابتة.

٢٦. يسعى المراجع عند فحصه لحساب المدينين إلى تحقيق عدد من الأهداف التي ليس من بينها:

- أ. تحديد القيمة التقديرية القابلة للتحصيل.
- ب. تحديد مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية على المدينين.
- ج. التأكد من حقيقة حسابات المدينين المقيدة بالدفاتر.
- د. الحصول على شهادة من الإدارة بصحة حسابات المدينين وأوراق القبض والمبيعات.

٢٧. أي مما يأتي يؤخذ في الحسبان بشكل أكبر عند الحصول على المعلومات التي يتم استخدامها كأدلة مراجعة:

- أ. ملائمة وموثوقية الدليل.
- ب. مصدر الدليل، داخلي أم خارجي.
- ج. تكلفة الحصول على الدليل.
- د. نوع الدليل.

٢٨. عند مراجعة المخزون يوجه المراجع اهتماماً أقل إلى:

- أ. أن جميع عناصر المخزون المملوك بواسطة العميل موجود في المخازن وقت إجراء الجرد.
- ب. أن العميل استخدم التسعير الملائم للمخزون.
- ج. أن عرض المخزون في القوائم المالية ملائم.
- د. أن البنود المعيبة والمتقدمة قد تمت المحاسبة عنها بطريقة ملائمة.

٢٩. يجب تصميم إجراءات اختبار استقلال الفترة المالية للمشتريات بحيث يمكن التأكد من أن قيمة المخزون تتضمن فقط البضاعة:

- أ. التي سددت قيمتها.
- ب. الموجودة بالمخازن.
- ج. المملوكة نظاماً.
- د. التي يوجد لها مستندات شحن.

٣٠. أكثر أدلة الإثبات المستندية في المراجعة صلاحية وإقناعاً هي:

- أ. خطاب الارتباط بين المحاسب القانوني والعميل.
- ب. تقرير المحاسب القانوني النهائي.
- ج. المصادقات الخارجية.
- د. مستندات استلام البضائع المرتجعة.

٣١. عندما يطبق المراجع الإجراءات التحليلية، ويجد تقلبات غير عادية في حسابات المدينين، فيجب على المراجع:

- أ. إصدار رأي متحفظ بسبب وجود هذه التقلبات.
- ب. اللجوء إلى مزيد من البحث والتقصي والاستفسار للتحقق من تلك الاختلافات.
- ج. فحص إجراءات الرقابة على الإيرادات والمدينين.
- د. الحصول على شهادة من الإدارة بمسؤوليتها عن مثل هذه التقلبات.

٣٢. الإجراءات التحليلية المستخدمة عند تخطيط المراجعة ينبغي أن تركز على تحديد:

- أ. أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية.
- ب. إمكانية التنبؤ بالبيانات المالية من المعاملات الفردية.
- ج. القرارات المختلفة المتضمنة في القوائم المالية.
- د. المجالات التي قد تمثل مخاطر محددة ذات صلة بالمراجعة.

٣٣. عند مراجعته للمخزون، قد يطبق المحاسب القانوني بشكل مناسب معايينة الصفات لتقدير:

- أ. متوسط سعر بنود المخزون.
- ب. مدى الالتزام بسياسات المخزون بطيء الحركة.
- ج. قيمة المخزون.
- د. الكمية الفعلية لبنود المخزون.

٣٤. إذا تبين للمراجع بعد إصداره لتقرير المراجعة على القوائم المالية بأن هناك حقائق كانت موجودة في

ذلك التاريخ وقد يكون من شأنها التأثير على تقريره لو علم بها في حينه، ورفض العميل أن يوضح بشكل ملائم الحقائق المكتشفة حديثاً وأثرها على القوائم المالية للأشخاص المعروف أنهم يعتمدون حالياً أو من المحتمل أن يعتمدوا على القوائم المالية وتقرير المراجع، فإن عليه عمل كل مما يأتي ما عدا:

- أ. إخطار الجهات الرقابية التي يخضع العميل لاختصاصها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلاً.
- ب. إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً.

- ج. السعي إلى الحد الممكن لاستعادة نسخ التقرير الصادر عن المحاسب القانوني للجهات التي تم تزويدها بالتقرير والتي ما زالت تحتفظ بالتقرير لديها.
- د. إخطار العميل بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير المراجع والقوائم المالية.

٣٥. يجب أن يقوم المراجع بفحص الأحداث والحقائق التي تظهر بعد انتهاء السنة المالية وذلك لمدة تقدر

بـ:

- أ. ثلاثين يوماً بعد تاريخ انتهاء السنة المالية.
- ب. شهر ونصف بعد تاريخ انتهاء السنة المالية.
- ج. ستين يوماً بعد تاريخ انتهاء السنة المالية.
- د. المدة التي تعتمد على الظروف المحيطة بعملية المراجعة.

٣٦. كل مما يأتي يعدُّ مؤشراً على وجود شك كبير يحيط بقدره المنشأة على الاستمرار فيما عدا:

- أ. توقف العمال عن العمل.
- ب. قضايا تعويض مرفوعة ضد المنشأة.
- ج. خسائر من النشاط متكررة من عام لآخر.
- د. إبرام وثيقة ضد مخاطر الكوارث الطبيعية.

٣٧. لا يتضمن قسم أساس الرأي في تقرير مراجع الحسابات على:

- أ. القوائم المالية المشمولة بتقرير المراجع.
- ب. معايير المراجعة التي تم على أساسها مراجعة القوائم المالية.
- ج. اعتقاده بكفاية ومناسبة أدلة المراجعة.
- د. عبارة تفيد باستقلاليته عن عميل المراجعة.

٣٨. أي من إجراءات المراجعة التالية تتم في العادة ضمن الخطوات الأخيرة في عملية المراجعة؟

- أ. تحديد الأمور الرئيسية للمراجعة التي سترد في تقرير المراجع.
- ب. اختبار عمليات المشتريات التي حدثت بعد تاريخ القوائم المالية.
- ج. الاطلاع على محاضر مجلس الإدارة.
- د. الحصول على خطاب الارتباط.

٣٩. من المرجح أن يمتنع المراجع عن إبداء الرأي بسبب:

- وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية.
- وجود تحريفات شائعة في القوائم المالية.
- وجود انحراف مهم عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- وجود شك في نزاهة الإدارة، يؤدي إلى عدم موثوقية الافادات التي طلبها المراجع.

٤٠. وردت الفقرة التفسيرية التالية في تقرير أحد المراجعين لتوضيح عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية: (قامت الشركة بتغيير طريقتها في احتساب الاستهلاك في ٢٠٢٣م كما هو وارد بالإيضاح رقم على القوائم المالية، مما أثر بشكل جوهري على أرقام القوائم المالية). كيف يجب على المراجع التقرير عن هذا الموضوع إذا كان المراجع موافقا على التغيير ويرى أنه يشكل أساسا لفهم القوائم المالية.

- رأي غير معدل بدون لفت انتباه.
- رأي غير معدل مع فقرة لفت انتباه.
- رأي متحفظ بدون لفت انتباه.
- رأي متحفظ مع فقرة لفت انتباه.

٤١. هل يجب على المحاسب القانوني الممارس أن يكون مستقلاً عند تقديم الخدمات الآتية:

اختبار التنبؤات المالية	إعداد إقرار ضريبي	تجميع قوائم مالية	
نعم	نعم	نعم	أ.
نعم	لا	لا	ب.
لا	لا	نعم	ج.
لا	نعم	لا	د.

٤٢. أي من الإجراءات التالية يمكن لمراجع المنشأة المستقل تنفيذها عند إجراء عملية فحص للمعلومات المالية الأولية:

- إعداد قائمة التحويل البنكية.
- الاستفسار عن العمليات مع أطراف ذات علاقة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- إرسال مصادقات للعملاء.

٤٣. وفقاً لمعيار «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية»، إذا لم يتمكن الممارس من الحصول على تأكيد معقول أو محدود، وعندما يكون الاستنتاج المتحفظ في تقرير التأكيد الذي يصدره الممارس غير كاف، فينبغي على الممارس:

- إبداء استنتاج معارض.
- الامتناع عن إبداء استنتاج.
- الانسحاب من الارتباط.
- الامتناع عن إبداء استنتاج أو الانسحاب مع الارتباط.

٤٤. أي العبارات التالية صحيحة فيما يتعلق بالارتباط لتنفيذ إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية؟

- هو ارتباط يتفق فيه المحاسب القانوني مع العميل على الإجراءات التي يتعين القيام بها ويقدم رأيه حول النتائج التي توصل إليها نتيجة لتنفيذه تلك الإجراءات.
- هو ارتباط يتفق فيه المحاسب القانوني مع العميل أو المستفيد على الإجراءات التي يتعين عليه القيام بها ويقدم تقريراً بالنتائج التي توصل إليها نتيجة لتنفيذه تلك الإجراءات.
- هو ارتباط يتفق فيه المحاسب القانوني مع العميل أو المستفيد على مقدار الأتعاب والإجراءات الواجب تطبيقها ويؤدي المحاسب القانوني رأياً حول النتائج التي توصل إليها نتيجة لتنفيذ تلك الإجراءات خلال إطار زمني معين.
- هو ارتباط يتفق فيه المحاسب القانوني مع العميل أو المستفيد على الإجراءات التي يتعين القيام بها ويؤدي رأياً حول النتائج التي توصل إليها نتيجة لتنفيذ تلك الإجراءات.

٤٥. ارتبط محاسب قانوني لتنفيذ إجراءات متفق عليها تتعلق بتقرير أعدته إدارة العميل حول امتثال المنشأة للمتطلبات البيئية. هنا يجب أن يحتوي تقرير المحاسب القانوني على ما يلي:

- رأي حول ما إذا كان إقرار الإدارة بشأن الامتثال البيئي تم تأسيسه بشكل جيد أو لا.
- عبارة بأن التقرير قد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.
- بيان بأن الإجراءات التي تم اتخاذها تقع تحت مسؤولية المحاسب القانوني وكافية لأغراض الارتباط.
- بيان تأكيد سلبي بعدم وجود دليل على أن الإدارة لم تمتثل للمتطلبات البيئية.

٤٦. في ارتباط الإجراءات المتفق عليها:

- يؤدي المحاسب القانوني تأكيداً محدوداً.
- يؤدي المحاسب القانوني تأكيداً مطلقاً.
- يؤدي المحاسب القانوني تأكيداً معقولاً.
- لا يؤدي المحاسب القانوني أي نوع من أنواع التأكيدات.

٤٧. يُلزم معيار «ارتباطات التجميع» المعتمد في المملكة المحاسب القانوني بالانسحاب من الارتباط، في جميع الحالات التالية، ما عدا:

- أ. عندما يفقد المحاسب القانوني استقلاله.
- ب. في حال عدم قدرة المحاسب القانوني على إكمال الارتباط بسبب فشل الإدارة في توفير السجلات أو الوثائق أو التفسيرات أو المعلومات الأخرى بالشكل المطلوب.
- ج. عندما ترفض الإدارة إدخال التعديلات التي اقترحتها المحاسب القانوني على المعلومات المالية المجمعة.
- د. عندما ترفض الإدارة السماح للمحاسب القانوني بإدخال التعديلات التي اقترحتها على المعلومات المالية المجمعة.

٤٨. في ارتباطات التجميع، إذا رفضت الإدارة أو لم تسمح للمحاسب القانوني بإدخال التعديلات المقترحة على المعلومات المالية المجمعة، هنا يجب على المحاسب القانوني:

- أ. عدم استكمال المهمة والانسحاب من الارتباط وإبلاغ الإدارة والمكلفين بالحوكمة بأسباب الانسحاب.
- ب. تحديد مسؤولياته المهنية والنظامية المنطبقة في ظل الظروف القائمة.
- ج. إبداء رأي متحفظ أو معارض، حسب مقتضى الحال.
- د. الامتناع عن إبداء رأي.

٤٩. وفقاً لمعايير إدارة الجودة المعتمدة (١) و (٢)، يجب تعيين فاحص جودة الارتباط لمراجعة القوائم المالية في حال كان العميل:

- أ. أي منشأة.
- ب. منشأة مدرجة.
- ج. منشأة لشخص الواحد.
- د. منشأة حكومية.

٥٠. نظراً لصعوبة قياس الاستقلال الحقيقي للمحاسب القانوني عند تقديمه للخدمات التي تحتاج إلى استقلاله، فيجب عليه أن يتمتع بالاستقلال الظاهري عندما يتعاقد على أي من الارتباطات التالية:

ارتباطات مراجعة القوائم المالية	ارتباطات فحص القوائم المالية	إعداد الإقرارات الزكوية والضريبية	ارتباطات استشارية
أ. لا	لا	نعم	نعم
ب. نعم	نعم	لا	لا
ج. نعم	لا	لا	لا
د. نعم	نعم	نعم	لا

٥١. أي من العبارات التالية غير صحيحة بخصوص عملية التخطيط لمراجعة القوائم المالية:

- أ. يمكن بناء خطة مراجعة مفصلة بالتوازي مع وضع الاستراتيجية العامة لمراجعة منشآت كبيرة الحجم في حالة أن المراجعة متكررة.
- ب. عند وضع الاستراتيجية العامة للمراجعة، فإنه يمكن بناء خطة مراجعة تتناول أموراً متنوعة تم تحديدها في الاستراتيجية العامة للمراجعة.
- ج. يمكن لمذكرة مختصرة تم إعدادها عند إتمام المراجعة السابقة - بناء على فحص أوراق العمل والأمور المهمة التي تم التعرف عليها في مراجعة منشأة صغيرة، التي تم إنجازها وتحديثها في الفترة الحالية، اعتماداً على مناقشات مع المالك المدير - أن تستخدم كاستراتيجية مراجعة موثقة لارتباط المراجعة الحالي، إذا غطت الأمور المنصوص عليها بخصوص وضع الاستراتيجية العامة للمراجعة ضمن أنشطة التخطيط.
- د. قد يبدأ المراجع في تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية لبعض فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات، قبل التخطيط لجميع إجراءات المراجعة الإضافية المتبقية.

٥٢. وفقاً لمعيار ارتباطات الفحص ٢٤٠٠ يجب أن يكون التقرير عن ارتباط الفحص مكتوباً وأن يحتوي على فقرة تنص على:

- أ. مسؤولية المراجع.
- ب. مسؤولية المحاسب القانوني.
- ج. مسؤولية الممارس.
- د. مسؤولية المدقق الخارجي.

٥٣. على المراجع قبل قبوله مهمة المراجعة لأول مرة أن يطلب من المراجع السابق الإجابة عن أحد الأسئلة التالية:

- أ. هل كان هناك خلاف بين المراجع السابق والإدارة فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية؟
- ب. هل كان الفحص التحليلي الذي استخدمه المراجع السابق فعالاً؟
- ج. هل عملت الاختبارات الأساسية قبل تاريخ قائمة المركز المالي؟
- د. هل كان رأي المراجع الآخر الذي يراجع إحدى الشركات التابعة للعميل دائماً رأياً خالياً من التحفظ؟

٥٤. بوصفك عضوًا في لجنة مراقبة جودة الأداء المهني في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، تم تكليفك بفحص أحد مكاتب المراجعين الخارجيين (مكتب فردي). وخلال فحصك تبين لك أن هذا المراجع حصل على قرض من البنك التجاري بضمان عقاراته السكنية، فإذا قام ذلك المكتب بمراجعة حسابات هذا البنك فإن هذا الحدث:

- أ. يؤثر على استقلاله إذا كان مبلغ القرض كبيراً.
- ب. ليس له تأثير على استقلاله إذا كان حصوله على القرض تم حسب الشروط العادية لقروض البنك.
- ج. يؤثر على استقلاله حتى ولو كان غير جوهري بالنسبة لثروة المراجع.
- د. ليس له تأثير على استقلاله بشرط عدم امتلاك أسهم ذات شأن والمصدرة عن طريق البنك لشركة أخرى.

٥٥. عند قيام مراجع خارجي بمراجعة القوائم المالية لإحدى الشركات فمن المتوقع أن يقدم هذا المراجع:

- أ. رأي بخصوص مدى عدالة القوائم المالية للشركة.
- ب. شهادة عن مدى دقة القوائم المالية للشركة.
- ج. تقييمًا لمدى حكمة وشرعية القرارات التي اتخذتها إدارة الشركة.
- د. رأيًا بما توصل إليه من نتائج فحص ١٠٠٪ من سجلات الشركة.

٥٦. يتمثل الهدف من إجراء ارتباط فحص المعلومات المالية الأولية في أي مما يأتي:

- أ. تمكين المراجع من إبداء رأي محايد فيما إذا كانت القوائم المالية الأولية قد تم إعدادها من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق
- ب. فحص المراجع لهذه القوائم المالية الأولية كجزء من فحص القوائم المالية السنوية.
- ج. إعداد المراجع للقوائم المالية كجزء من متطلبات التقرير والإفصاح الخارجي.
- د. تمكين المراجع من إبداء استنتاج عما إذا كان قد نما إلى علمه ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية الأولية غير مُعدة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

٥٧. يجب ألا يتضمن تقرير المراجع الخاص بالفحص على نطاق محدود للقوائم المالية الأولية ما يأتي:

- أ. بيان بأن الفحص تم وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة.
- ب. وصف لإجراءات الفحص التي قام بها المراجع أو الإشارة إلى خطاب التعاقد الذي يتضمن وصفاً للإجراءات.
- ج. بيان بأن الفحص على نطاق محدود لا تكشف بالضرورة جميع الأمور المهمة.
- د. تحديد المعلومات التي تم فحصها.

٥٨. أي من العبارات الآتية تعدُّ غير صحيحة في ضوء متطلبات معيار اختبار المعلومات المالية المستقبلية، فيما يتعلق بدور المراجع:

- أ. تقويم إعداد وعرض القوائم المالية المستقبلية.
- ب. تقويم أدلة الإثبات التي تؤيد افتراضات إعداد القوائم المالية المستقبلية.
- ج. تقويم أدلة الإثبات التي تؤيد تقديرات الإدارة للقيم المالية المستقبلية.
- د. إصدار تقرير تأكيد يتضمن رأياً عن طريقة عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار وعن معقولية افتراضاتها.

٥٩. تشمل الارتباطات التأكيدية الآتي:

- أ. الارتباطات التي تغطيها المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة
- ب. ارتباطات التصديق
- ج. ارتباطات إعداد الإقرارات الضريبية
- د. ارتباطات الاستشارات

٦٠. يتضمن ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية:

- أ. ارتباطات التصديق.
- ب. الارتباطات المباشرة.
- ج. ارتباطات التصديق والارتباطات المباشرة.
- د. ارتباطات الخدمات ذات العلاقة.

٦١. في ضوء سلوك وآداب المهنة تعدُّ استثمارات المراجع ذات الأهمية النسبية في المنشأة التي يراجع حساباتها:

- أ. محظورة دائماً.
- ب. محظورة خلال مدة الفحص فقط.
- ج. محظورة خلال مدة الفحص وحتى إصدار التقرير.
- د. غير محظورة على الإطلاق.

٦٢. بعد التعاقد على مراجعة القوائم المالية لشركة إسمنت، حدث خلاف بين المراجع والمدير المالي للشركة، الأمر الذي جعل من الصعب استمرار التعاقد بينهما. وقد اتفقت الشركة مع المراجع على إنهاء العقد دون مشاكل بينهما، والتعاقد مع مراجع جديد. وبالفعل تواصل المسؤولين في الشركة مع أحد مكاتب المراجعة بمدينة الرياض للتعاقد معه. ما التصرف الواجب اتخاذه من قِبَل المراجع الجديد:
- أ. قبول التعاقد إذا كان لديه الرغبة في ذلك.
 - ب. الالتزام بما ورد في المعايير المهنية فيما يتعلق بقبول عميل مراجعة جديد.
 - ج. رفض التعاقد مع هذا العميل احتراماً لزميله السابق.
 - د. مطالبة الشركة بعدم إنهاء التعاقد مع المراجع الحالي.

الأسئلة المقالية

السؤال الأول: (الوقت المقدر للإجابة ١٥ دقيقة)

تعدُّ وظيفة المراجعة الداخلية أحد عناصر البيئة الرقابية حيث يعمل المراجع الداخلي على التأكد من تنفيذ الإجراءات الرقابية الموضوعية. وعادة تكون بعض الأعمال التي يقوم بها المراجعين الداخليين مفيدة للمراجع الخارجي عند مراجعته للقوائم المالية.

وضح كيف يؤثر عمل المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي وكيف يأخذ المراجع الخارجي في الاعتبار عمل المراجع الداخلي؟

السؤال الثاني: (الوقت المقدر للإجابة ١٥ دقيقة)

فيما يلي مجموعة من الحالات المستقلة عن أدلة الإثبات في المراجعة، وتتضمن كل حالة طريقتين من طرق جمع الأدلة. وبصفتك محاسباً قانونياً، المطلوب منك تحديد الطريقة الأكثر قوة وقناعة وحجية لكل حالة من الحالات التالية:

الحالات	الطريقة الأولى (١)	الطريقة الثانية (٢)
أ. التحقق من صحة رصيد شركة ما لدى أحد المصارف	الحصول على إقرار من الشركة برصيد حسابها لدى المصرف	الحصول على إقرار من المصرف برصيد الشركة لديه
ب. احتمال خسارة عميل المراجعة لقضية تحكيم دولية بمبلغ عشرة ملايين دولار	المناقشة مع المستشار القانوني الخارجي للشركة وأخذ مصادقة خطية منه لموقف الشركة.	المناقشة مع المسؤول القانوني بالشركة وأخذ مصادقة خطية منه لموقف القضية.
ج. التحقق من الوجود المادي للمخزون السلعي	الحصول على إقرار بكمية وقيمة المخزون، موقع من رئيس مجلس إدارة الشركة	ملاحظة المحاسب القانوني لعملية جرد المخزون
د. التقصي عن أرصدة العملاء	فحص مستندات البيع لعملاء الشركة	إرسال مصادقات للعملاء

على أن تكون الإجابة وفق الجدول التالي:

الحالة	رقم الطريقة الأكثر قوة وقناعة وحجية للحالة
أ. التحقق من صحة رصيد الشركة (العميل) لدى المصرف	
ب. احتمال خسارة عميل المراجعة لقضية تحكيم دولية بمبلغ عشرة ملايين دولار	
ج. التحقق من الوجود المادي للمخزون السلعي	
د. التقصي عن أرصدة العملاء	

السؤال الثالث: (الوقت المقدر للإجابة ١٠ دقائق)

فيما يلي بعض أهداف المراجعة ذات العلاقة بالعرض والافصاح المطبقة عند عرض والإفصاح عن أصول ثابتة (أ) حتى (د) وقرارات الإدارة (١ حتى ٤).

بعض أهداف المراجعة ذات العلاقة بالعرض والإفصاح:

- أ. تم إجراء جميع الإفصاحات المطلوبة ذات العلاقة بالأصول الثابتة.
- ب. الإفصاحات الواردة في الايضاحات ذات العلاقة بالأصول الثابتة واضحة ومفهومة.
- ج. الطرق والأعمار الإنتاجية المفصّل عنها لكل فئة من فئات الأصول الثابتة دقيقة.
- د. أوجه التصرف في الأصول الثابتة المفصّل عنها قد حدثت.

إقرار الإدارة عن العرض والإفصاح:

١. الحدوث والحقوق والالتزامات.
٢. الاكتمال.
٣. الدقة والتقييم.
٤. التصنيف والفهم.

المطلوب:

لكل هدف مراجعة محدد ذات علاقة بالعرض والإفصاح، حدد إقرار الإدارة المناسب.

السؤال الرابع: (الوقت المقدر للإجابة ١٥ دقيقة)

في يوم ٢٠٢٤/٠١/١٣، اجتمع المراجع مع كل من مدير عام ورئيس حسابات عميل المراجعة، والتي يقوم بمراجعة حساباتها للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١، وذلك لمناقشة الأمور المعلقة والخاصة بأعمال المراجعة. وتغيب عن هذا الاجتماع المدير المالي لعميل المراجعة ودار النقاش حول عدة أمور، ملخصها في الجدول التالي:

الأسئلة	الحالة
ما هو الإجراء الواجب اتخاذه من قبل المراجع عند علمه بذلك؟ اذكر ٣ إجراءات على الأقل إن وجدت.	١. اعتذر المدير العام عن عدم حضور المدير المالي للاجتماع، حيث أشار إلى أنه قد تم فصل المدير المالي من الشركة بسبب علاقته في قضية اختلاس مالية مهمة داخل الشركة.
ما هي أهم الإجراءات الواجب اتخاذه من قبل المراجع حيال مراجعة أرصدة هذه الاستثمارات؟ اذكر ٣ إجراءات على الأقل إن وجدت.	٢. أفاد مدير عام الشركة بأنه لا يمكن المراجع الاطلاع على بعض اللوحات الفنية والأحجار الكريمة التي تحتفظ بها الشركة كاستثمار، والتي هي مودعة كأمانة لدى أحد البنوك خارج المملكة، واكتفى بتزويد المراجع بجميع الأوراق الثبوتية لعملية شراء هذه المقتنيات والتي تمت في ٢٠٢٣/١٢/٣٠م.
ما هي الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المراجع في مثل هذه الحالة؟ اذكر ٣ اعتبارات.	٣. اعترض المدير العام على بعض البنود الواردة في إفادة الإدارة والتي اقترحها المراجع، وقرر أن يصدر إفادة بدون هذه البنود.

هل هناك آثار محتملة لهذه الاتفاقية على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١م؟	٤. في ٢٠٢٤/٠١/٠٦م، وقعت الشركة اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك لتمويل أحد المشاريع المهمة والذي من المتوقع أن يكون له تأثير هام على القوائم المالية للسنوات المقبلة من ناحية زيادة حجم الأصول وحجم العمليات، وقد اطلع المراجع على الاتفاقية مع البنك والتي كان من ضمن بنودها رهن بعض العقارات الخاصة بالشركة بالإضافة إلى بعض القيود المالية التي فرضها البنك على الشركة، ابتداءً من تاريخ توقيع الاتفاقية.
ما هي الاعتبارات التي يجب على المراجع أخذها في هذه الحالة؟	٥. قررت الشركة عدم إظهار قائمة التدفقات النقدية، كون أن مستخدمي القوائم المالية هم الملاك وبالإضافة إلى بعض البنوك التي تتعامل معها الشركة، وكلهم يتم تزويدهم بالموازنة النقدية للشركة بشكل دوري، كما أن الشركة ترى أن قائمة التدفقات النقدية تحتوي على معلومات تاريخية وهي قليلة نسبياً، ولن يكون لحذفها أي تأثير مهم على مستخدمي القوائم المالية، خصوصاً أنه يتم عرض قائمتي المركز المالي والدخل بشكل أكثر تفصيلاً وتحتويان على معلومات أكثر بكثير مما تتطلبه المعايير المحاسبية على حد تعبير الشركة.

المطلوب:

الإجابة على الأسئلة المتعلقة بكل حالة، باختصار، علماً بأن كل حالة هي مستقلة عن الحالات الأخرى:

ملاحظة مهمة:

يتناول هذا السؤال أكثر من معيار ولكن الأغلب هو معيار ٧٠٥ وهو المكتوب في رأس السؤال.

إجابة أسئلة الاختيار من متعدد

١. الإجابة النموذجية: (أ - مخاطر التحريف الجوهرية التي تحتويها القوائم المالية)

توضيح الإجابة النموذجية:

تتمثل الأهداف العامة للمراجع عند مراجعة القوائم المالية إلى خفض مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية محل المراجعة لذلك فالإجابة الصحيحة هي (أ) بينما الإجابة (ج) فهي أحد مكونات مخاطر المعلومات والإجابات الأخرى لا تتعلق بالسؤال المذكور.
معيار ٢٠٠ فقرة ١١

٢. الإجابة النموذجية: (ب - تعزيز درجة ثقة المستخدمين المعنيين في القوائم المالية)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٢٠٠ فقرة ٣
إن الهدف الأساسي من المراجعة هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المعنيين في القوائم المالية. لذا فالإجابة الصحيحة هي (ب)، أما (أ) ، (ج) ، (د) فجميعها غير صحيحة.

٣. الإجابة النموذجية: (د - الإدارة والمكلفون بالحوكمة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٢٠٠ فقرة ١٣ (ي)
الخيار د صحيح؛ لأن مسؤولية إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق تقع على عاتق الإدارة والمكلفين بالحوكمة، بالتالي الخيارات الأخرى غير صحيحة.

٤. الإجابة النموذجية: (ج - الحصول على تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار ج صحيح؛ وذلك لأنه وفقاً للفقرة ١١ (أ) من معيار ٢٠٠، يتمثل هدف المراجع عند مراجعة القوائم المالية في الوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ مما يمكن المراجع من إبداء رأيه حول القوائم المالية. الخيارات (أ، ب، د) ليست من أهداف المراجع عند مراجعة القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة ٢٠٠ الفقرة ١١ (أ).

٥. الإجابة النموذجية: (أ - أساس احتساب الأتعاب وأي ترتيبات خاصة بالفوترة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٢١٠، فقرة ١٠، أ ٢٤

الخيار أ صحيح؛ لأن أساس احتساب الأتعاب وأي ترتيبات خاصة بالفوترة قد يتضمنها خطاب الارتباط وفقاً للفقرة ٢٤ من معيار ٢١٠ بينما الخيارات (ب، ج، د) فقد نصت الفقرة ١٠ على وجوب تضمينها في خطاب الارتباط.

٦. الإجابة النموذجية: (أ - العميل)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٢١٠، فقرة ٢١١، أ ٢٣، ٩

الخيار أ صحيح؛ لأنه وفقاً للفقرة ٩ من معيار المراجعة ٢١٠ فإنه يجب على المراجع أن يتفق على شروط ارتباط المراجعة مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة التي يُنص عليها في خطاب الارتباط، حسب مقتضى الحال، حيث أن هذا الاتفاق يساعد على تفادي سوء الفهم حول مسؤوليات كل من الإدارة والمراجع. الخيارات (ب، ج، د) غير صحيحة؛ لأن الأطراف المذكورة ليسوا من طرفا في الاتفاق.

٧. الإجابة النموذجية: (أ - تمكين فريق الارتباط من تحمل المساءلة عن عمله)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٢٣٠، فقرة ٣

الخيار أ صحيح؛ لأنه يتم مساءلة فريق عمل المراجعة وفقاً لأوراق عمل المراجعة المُعدة والموثقة عن طريقه الخيارات ب، ج، د غير صحيحة؛ لأن أوراق العمل خاصة بالمراجع فقط.

٨. الإجابة النموذجية: (ج - إكشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الناتجة عن غش)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٢٤٠، الفقرة ١١، ٢٥، ٢٦.

٩. الإجابة النموذجية: (د - الموضوعات الروتينية التي يتم مناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمتعلقة بالقوائم المالية للمنشأة وتنفيذ عملية المراجعة)

توضيح الإجابة النموذجية:

أ، ب، ج تعدّ موضوعات مهمة ويجب على المراجع أن يوثق اتصاله بلجنة المراجعة بشأنها، أما (د) فتعبر عن موضوعات عامة وروتينية ويحق للمراجع ألا يناقش لجنة المراجعة فيها.

الخيارات أ، ب، ج غير صحيحة؛ لأنها من الموضوعات المهمة والمذكورة في المعيار وتحقق أهداف المراجع من الاتصال بالمكلفين بالحوكمة
الخيار د صحيح؛ لأن الموضوعات الروتينية لا تعدُّ من الموضوعات المهمة التي من أجلها يتم التواصل مع المكلفين بالحوكمة
معيار ٢٦٠، فقرة ٩، ١٦(أ)، ١٩ أ، ٢٠ الملحق الثاني.

١٠. الإجابة النموذجية: (ب - اعتمادا على نتيجة إجراءات تقييم المخاطر)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار ب صحيح؛ لأنه وفقا للمعيار ينبغي أن يتم إجراء تقييم للمخاطر في بداية عملية التخطيط وبناء على ذلك يتم التخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى كل إجراء من إجراءات المراجعة الإضافية، بناء عليه فإن الخيارات أ، ج، د غير صحيحة.
معيار ٣٠٠، فقرة ١٥١.

١١. الإجابة النموذجية: (ج - تنفيذ إجراءات تحليلية، من أجل تحديد المجالات التي من المحتمل أن تمثل مخاطر معينة)

توضيح الإجابة النموذجية:

المصدر: معيار المراجعة ٣٠٠ فقرة ٢١
الخيار ج صحيح؛ لأنه وفقا لمعيار ٣٠٠ فقرة ٢١ فإن التخطيط يتضمن الحاجة للنظر في عدة أمور من ضمنها الإجراءات التحليلية التي سيتم تطبيقها بوصفها إجراءات لتقييم المخاطر
الخيار أ غير صحيح؛ لأن هذا الإجراء عادة يُنفذ خلال مرحلة استكمال عملية المراجعة
الخيار ب غير صحيح؛ لأن إجراء إرسال المصادقات عادة يُنفذ خلال مرحلة تنفيذ اختبارات التحقق من العمليات والأرصدة
الخيار د غير صحيح؛ لأن عملية الحصول على إقرار من الإدارة لتحديد مسؤولياتها بشأن القوائم المالية يتم قبل توقيع المراجع لتقريره وهو ما يسمى بخطاب التمثيل.

١٢. الإجابة النموذجية: (أ- نعم، نعم، نعم)

توضيح الإجابة النموذجية:

المصدر: معيار ٣٣٠، فقرة ٤، معيار ٣٠٠ فقرة ٣١ ومعيار ٥٢٠ فقرة ٦
الخيار أ صحيح لأنه وفقا لمعايير المراجعة فإنه يتم تنفيذ الإجراءات التحليلية في المراحل الثلاث المذكورة في السؤال.

١٣. الإجابة النموذجية: (ب - تحديد ما إذا كانت تلك المخاطر المحددة تؤثر على تقييم المخاطر على مستوى الاقرارات)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار المراجعة ٣١٥ فقرة ٣٠ (أ)، ١٩٤أ

معيار المراجعة ٣٣٠ فقرة ٦

الخيار ب صحيح؛ لأنه بعد التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية على مستوى القوائم المالية، فإنه يجب على المراجع أن يقيم هذه المخاطر من خلال تحديد ما إذا كانت تلك المخاطر لها تأثير على مستوى الإقرارات والتي قد تستدعي تصميم إجراءات مراجعة إضافية لمواجهة المخاطر التي تم التعرف عليها. الخيارات أ، ج غير صحيحة؛ لأنها ليست إجراءات تقييم مخاطر التحريف الجوهرية، الخيار د غير صحيح؛ لأنه أحد إجراءات التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية.

١٤. الإجابة النموذجية: (أ - اكتشاف التحريفات الصغيرة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٣٢٠ فقرة ١١ (ب)، معيار ٣٣٠ فقرة ١٥ - معيار ٥٣٠ الملحق الثاني والثالث

الخيار أ صحيح؛ لأن تحديد مستوى منخفض لمخاطر المراجعة والأهمية النسبية يعني الاهتمام أكثر باكتشاف التحريفات الصغيرة وليست الكبيرة فقط وعليه فالخيار ب غير صحيح. الخيار ج غير صحيح؛ لأن قبول المراجع لمستوى منخفض من مخاطر المراجعة والأهمية النسبية يؤدي إلى تخفيض الخطأ المسموح به وليس زيادته. الخيار د غير صحيح؛ لأن قبول المراجع لمستوى منخفض من مخاطر المراجعة والأهمية النسبية يؤدي إلى زيادة حجم العينة وليس تخفيضها.

١٥. الإجابة النموذجية: (أ - الرقابة على الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة تقنية المعلومات)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٣١٥ الملحق الخامس فقرة ٨

الحقبة ٢٠٢٢/٤ المجلد ٢ صفحة ٣٨١، ٣٨٢

الخيار أ صحيح؛ لأن الرقابة على الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة تقنية المعلومات يعدُّ من أدوات الرقابة العامة بينما الخيارات ب، ج، د تمثل أمثلة لأدوات الرقابة على التطبيقات.

١٦. الإجابة النموذجية: (أ - ١٠,٠٠٠ ريال)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار المراجعة ٣٢٠ فقرة ١٠

الخيارات ب، ج، د غير صحيحة؛ لأن مبلغ التحريف في هذه الخيارات يزيد عن مبلغ الأهمية النسبية المحددة للفئة المعينة من المعاملات

الخيار أ صحيح؛ لأنه وفقاً للمعيار ٣٢٠ فقرة ١٠ فإنه إذا كانت هناك فئة معاملات معينة واحدة أو أكثر أو رصيد حساب أو إفصاح معين واحد أو أكثر من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر التحريفات فيه بمبالغ دون الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي تتخذ على أساس القوائم المالية فيجب على المراجع تحديد مستوى أو مستويات الأهمية النسبية التي سيتم تطبيقها على فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات المعينة تلك.

١٧. الإجابة النموذجية: (د - أخذ ذلك في الاعتبار كمؤشر عن احتمالية وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٣١٥ فقرة ٢٧

على الأغلب سيستخدم المراجع الإجراءات التحليلية للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وخاصة التي تكون بسبب الغش.

١٨. الإجابة النموذجية: (ب - التقلبات المهمة)

توضيح الإجابة النموذجية:

تطبق الأهمية النسبية عند تخطيط المراجعة وتنفيذها وعند تقويم تأثيرات التحريفات المكتشفة لذلك يعد الخطأ في شركة المروج جوهرياً أكثر من شركة الربوة؛ لأن المبلغ للحسابات عالٍ ومتوقع بدرجة معقولة أن يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية.

معيار ٢٠٠ فقرة ٦.

١٩. الإجابة النموذجية: (ب - فحص الرقابة الداخلية على المصروفات النقدية)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٣٣٠ فقرات ١١، ١٢، ٣٤ أ

الخيارات أ، ج، د غير صحيحة؛ لأنها اختبارات أساسية للتحقق من صحة أرصدة وبالتالي فمن الأفضل أن تتم بعد نهاية تاريخ القوائم المالية.

الخيار ب صحيح؛ لأنه وفقاً للمعيار فإنه يمكن تنفيذ اختبارات الرقابة الداخلية قبل نهاية الفترة المالية.

٢٠. الإجابة النموذجية: (أ - إجراء أساس)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٣٣٠ ، الفقرة ٤ (أ)

الخيار أ صحيح؛ لأن الإجراء الأساس يصمم لاكتشاف التحريفات الجوهرية على مستوى الإقرارات وتشمل اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية الأساس بينما الخيارات أ ب، ج، د غير صحيحة؛ لأنها ليست مصممة لاكتشاف التحريفات الجوهرية على مستوى الإقرارات.

٢١. الإجابة النموذجية: (ب - الحسابات الواردة في القوائم المالية لدى المنشأة الخدمية)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٤٠٢ فقرة ٣

وفقاً للمعيار فإن الخيارات أ، ج، د تعد جزءاً من نظام معلومات المنشأة المستفيدة ذات الصلة بإعداد القوائم المالية، عليه فإن الخدمات المقدمة من المنشأة الخدمية تعد ذات صلة بمراجعة القوائم المالية للمنشأة المستفيدة، بينما الخيار ب غير صحيح؛ لأنه لا يؤثر على مراجعة القوائم المالية للمنشأة المستفيدة.

٢٢. الإجابة النموذجية: (أ - تقع المسؤولية على المراجع الرئيسي للمجموعة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٦٠٠ فقرة ١١

الخيارات ب، ج، د غير صحيحة بينما الخيار أ صحيح؛ لأن الشريك المسؤول عن ارتباط المجموعة هو المسؤول النهائي عن أعمال المراجعة في المجموعة بما في ذلك المكونات.

٢٣. الإجابة النموذجية: (ب - تصميم وتنفيذ وتقويم نظام الرقابة الداخلية)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٦١٠ فقرة ١٤ (أ)، أ

الخيارات أ، ج، د غير صحيحة؛ لأنها تقع ضمن نطاق وظيفة المراجعة الداخلية بينما الخيار ب صحيح؛ حيث إن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية ليس من ضمن أعمال وظيفة المراجعة الداخلية وإنما يقع تحت مسؤولية إدارة المنشأة.

٢٤. الإجابة النموذجية: (د - عدم وجود تهديدات بشأن موضوعية المراجعين الداخليين)

توضيح الإجابة النموذجية:

المصدر : معيار ٦١٠ ، فقرة ٢٨.

٢٥. الإجابة النموذجية: (ج - تحديد كميات أوراق مالية غير مدرجة في سوق الأوراق المالية)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٦٢٠ ، فقرة ١ ، أ

الخيارات أ، ب، د غير صحيحة؛ لأنها تُعد من المجالات التي يُستخدم فيها عمل خبير؛ لأنها تتطلب خبرات فنية خارج نطاق مهنة المراجعة والمحاسبة
الخيار ج صحيح؛ لأن تحديد كمية الأوراق المالية لا يحتاج إلى خبير.

٢٦. الإجابة النموذجية: (د- الحصول على شهادة من الإدارة بصحة حسابات المدينين وأوراق القبض والمبيعات)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٥٠٠ في جملة ، أ٣١

لأن عملية الحصول على شهادة من الإدارة هو جزء من إجراءات الحصول على الأدلة لتحقيق أهداف المراجع المذكورة في الخيارات الأخرى.
الخيارات الأخرى غير صحيحة؛ لأنها عبارة عن أهداف يسعى المراجع لتحقيقها من خلال فحصه لحساب المدينين.

٢٧. الإجابة النموذجية: (أ - ملاءمة وموثوقية الدليل)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٥٠٠ ، فقرة ٧ ، أ٣٠ ، أ٣١ ، أ٣٥

الخيارات ب، ج، د غير صحيحة بينما الخيار أ صحيح؛ لأنه وفقاً لمعيار الأدلة فإنه عند تصميم إجراءات المراجعة وتنفيذها فإنه يجب على المراجع النظر في مدى ملاءمة المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة والنظر في إمكانية الاعتماد عليها (الموثوقية).

٢٨. الإجابة النموذجية: (أ - أن جميع عناصر المخزون المملوك بواسطة العميل موجود في المخازن وقت إجراء الجرد)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيارات ب، ج، د غير صحيحة والخيار أ صحيح؛ لأن المراجع لا يهتم بالمخزون الموجود بالمخازن فقط وقت إجراء الجرد، لكن يمتد اهتمامه إلى كل أنواع المخزون الموجود خارج المخازن وهو مملوك للمنشأة مثل البضاعة بالطريق، بضاعة الأمانة لدى الغير، البضاعة لدى الوكلاء وبالعمولة وهكذا.
معيار ٥٠١ ، فقرة ٨ ، أ٦ ، أ١٥ ، أ١٦.

٢٩. الإجابة النموذجية: (ج - المملوكة نظاماً)

توضيح الإجابة النموذجية:

اختبار استقلال الفترة المالية يصمم للتحقق من أن قيمة البضاعة الموجودة هي مملوكة أيضاً للمنشأة وخاصة بالفترة المحاسبية، وبالتالي لا توجد بضاعة تخص الفترة التالية.

معييار ٥٠١، فقرة ٦، ٤، ٥، ٦

الحقبة أدلة المراجعة.

٣٠. الإجابة النموذجية: (ج - المصادقات الخارجية)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيّار ٥٠٥ ، الفقرة ٢
معيّار ٥٠٠ فقرة ٢٢، أ، «النقطة الأولى» تزيد إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة عندما يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة من خارج المنشأة.
الخيار أ، ب غير صحيح؛ لأن خطاب الارتباط وتقرير المحاسب القانوني ليسا من أدلة المراجعة الكافية والمناسبة لإبداء الرأي.
الخيار د غير صحيح؛ على الرغم من أنه من أدلة المراجعة إلا أنه أقل إقناعاً؛ لأنه من مصدر داخلي
الخيار ج صحيح؛ لأن المصادقات الخارجية من أدلة المراجعة يحصل عليه المراجع في صورة رد كتابي مباشر من طرف ثالث (الطرف القائم بالمصادقة).

٣١. الإجابة النموذجية: (ب - اللجوء إلى مزيد من البحث والتقصي والاستفسار للتحقق من تلك الاختلافات)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار المراجعة ٥٢٠، الفقرة ٧
الخيار ب صحيح؛ لأنه وفقا للمعيار ٥٢٠ فقرة ٧ فإن المراجع يجب عليه التحقق من تلك الاختلافات عن طريق الاستفسار من الإدارة والحصول على مزيد من الأدلة المناسب ذات الصلة بردود الإدارة، بالتالي فإن الخيارات أ، ج، د غير صحيحة.

٣٢. الإجابة النموذجية: (د - المجالات التي قد تمثل مخاطر محددة ذات صلة بالمراجعة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معييار ٣١٥ فقرة ١٤ (ب)
 الاختيار د صحيح؛ لأنه وفقا لمعييار ٣١٥ فقرة ١٤ (ب) لأنه يجب على المراجع أن يضمن الإجراءات التحليلية ضمن إجراءاته عند تقييم المخاطر، بالتالى فإن الخيارات أ، ب، ج غير صحيحة.

٣٣. الإجابة النموذجية: (ب - مدى الالتزام بسياسات المخزون بطيء الحركة)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار ب صحيح؛ لأن معايينة الصفات تستخدم لأغراض اختبارات الالتزام بتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية الموضوعية والتي يتضمنها هيكل الرقابة الداخلية لدى المنشأة
الخيارات الأخرى أ، ج، د غير صحيحة؛ لأنه للوصول لتقدير مناسب لها يتم استخدام معايينة المتغيرات الخاصة باختبارات التفاصيل للمعاملات والأرصدة.

٣٤. الإجابة النموذجية: (ج - السعي إلى الحد الممكن لاستعادة نسخ التقرير الصادر عن المحاسب القانوني للجهات التي تم تزويدها بالتقرير والتي ما زالت تحتفظ بالتقرير لديها)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار ج صحيح؛ حيث لا يستطيع المراجع استعادة تقرير المراجعة الصادر عنه من الجهات التي تم تزويدها به لصعوبة معرفة تلك الجهات.
الخيارات الأخرى أ، ب، د غير صحيحة؛ لأنها من الأمور التي يمكن أن يتخذها المراجع وفقاً للحالة.
معيار ٥٦٠ ، فقرة ١٣ (ب) ، ١٥ أ ، ١٦ .

٣٥. الإجابة النموذجية: (د - تعتمد المدة على الظروف المحيطة بعملية المراجعة)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيارات أ، ب، ج غير صحيحة؛ لأن الأحداث اللاحقة لا يعتمد تحديدها على مدة معينة وإنما تتوقف على تاريخ إصدار المراجع لتقريره بالتالي فالخيار د صحيح.
معيار ٥٦٠ ، فقرة ٢ ، ٤ ، ٥ (هـ) ٦ ، ٧ .

٣٦. الإجابة النموذجية: (د - إبرام وثيقة ضد مخاطر الكوارث الطبيعية)

توضيح الإجابة النموذجية:

٥٧٠ ، فقرة ٣

الخيارات أ، ب، ج غير صحيحة؛ لأنها من الأمور التي قد تثير شكوك حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة بينما الخيار د صحيح؛ لأن إبرام الوثيقة في حد ذاته لا يثير شكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار.

٣٧. الإجابة النموذجية: (أ - القوائم المالية المشمولة بتقرير المراجع)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيارات ب، ج، د غير صحيحة؛ لأن فقرة أساس الرأي معنية بالأساس الذي اتبعه المراجع للوصول إلى رأيه ومن ذلك تطبيقه لمعايير المراجعة والتزامه بسلوك وأداب المهنة بما في ذلك الاستقلال وحصوله على الأدلة الكافية والمناسبة
الخيار أ صحيح؛ لأن القوائم المالية المشمولة بتقرير المراجع تُذكر في فقرة الرأي بشكل مفصل.
معياري ٧٠٠، فقرة ٢٨، ٢٤ (ج).

٣٨. الإجابة النموذجية: (أ - تحديد الأمور الرئيسية للمراجعة التي سترد في تقرير المراجع)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٧٠١ الفقرة ٤، ٩
الخيارات ب، ج غير صحيحة؛ لأنها إجراءات مراجعة مرتبطة بالأحداث اللاحقة.
الخيار د غير صحيح؛ لأن الحصول على خطاب الارتباط يكون في بداية الارتباط
الخيار أ صحيح لأن الإبلاغ عن الأمور الرئيسية تكون في سياق تكوين المراجع لرأيه في القوائم المالية في نهاية عملية المراجعة.

٣٩. الإجابة النموذجية: (د - وجود شك في نزاهة الإدارة، يؤدي إلى عدم موثوقية الإفادات التي طلبها المراجع)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيارات أ، ب، ج غير صحيحة؛ لأن وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية يؤدي إلى إبداء المراجع لرأي متحفظ أو معارض حسب مقتضى الحال
الخيار د صحيح؛ لأن وجود شك في نزاهة الإدارة يؤدي إلى عدم الوثوق في إفادة الإدارة «خطاب الإفادة» وبالتالي فإن المراجع لم يحصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تمكنه من إبداء الرأي
معياري ٥٨٠، فقرة ٢٠.

٤٠. الإجابة النموذجية: (ب - رأي غير معدل مع فقرة لفت انتباه)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٧٠٦، فقرة ٨، ٧، ملحق ٣ النماذج التوضيحية معيار ٧٠٦
الخيار أ غير صحيح؛ لأن الأثر جوهري على أرقام القوائم المالية ويشكل أساساً لفهم القوائم المالية بالتالي لابد من إضافة فقرة لفت انتباه في تقرير المراجع
الخياران ج، د غير صحيحين؛ لأن تغيير طريقة الاستهلاك تتوافق مع إطار التقرير المالي المنطبق
الخيار ب صحيح؛ لأن الأمر له أثر جوهري ويرى المراجع أنه يشكل أساساً لفهم القوائم المالية.

٤١. الإجابة النموذجية: (ب - لا، لا، نعم)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٤٤١٠، ف، أ ٢١

معياري ٣٠٠٠، فقرة ٢٢ (أ)، ٦٩ (ي)

اختبار البيانات المالية المستقبلية يعد من ارتباطات التأكيد التي تتطلب الاستقلالية بينما تجميع القوائم المالية وإعداد الاقرارات الضريبية لا تعد من الارتباطات التأكيدية التي تتطلب الاستقلال.

٤٢. الإجابة النموذجية: (ب - الاستفسار عن العمليات مع أطراف ذات علاقة)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار ب صحيح؛ لأن الاستفسار يعتبر من إجراءات الفحص المحدود للقوائم المالية.

الخياران ج، د يتم تنفيذهما عادة خلال عملية المراجعة السنوية

الخيار أ، إجابة غير صحيحة؛ لأن هذا الإجراء يتم عن طريق الإدارة

معياري ٢٤١٠، فقرة ٣، ٩، ١٢، ١٤، ٢٠.

٤٣. الإجابة النموذجية: (د - الامتناع عن إبداء استنتاج أو الانسحاب مع الارتباط)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري ٣٠٠٠ فقرة ١١

الخيار د صحيح؛ لأنه وفقاً للفقرة ١١ فإن المحاسب القانوني يجب عليه أن يمتنع عن إبداء الاستنتاج أو أن ينسحب من الارتباط عندما يكون الانسحاب ممكناً وبالتالي فإن الخيارات أ، ب، ج غير صحيحة.

٤٤. الإجابة النموذجية: (ب - هو ارتباط يتفق فيه المحاسب القانوني مع العميل أو المستفيد على الإجراءات التي يتعين عليه القيام بها ويقدم تقريراً بالنتائج التي توصل إليها نتيجة لتنفيذه تلك الإجراءات)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري المراجعة ٤٤٠٠ فقرة ٥، ٦، ١٢،

الخيار ب صحيح؛ لأن ارتباط الإجراءات المتفق عليها ارتباط غير تأكيد ولا يتطلب من المحاسب القانوني إبداء أي تأكيد بالتالي فالخيارات الأخرى غير صحيحة.

٤٥. الإجابة النموذجية: (ب - عبارة بأن التقرير قد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر)

توضيح الإجابة النموذجية:

معياري المراجعة ٤٤٠٠ فقرة ٣٠ (د)

الخياران أ، د غير صحيحين؛ لأن الارتباط غير تأكيد ولا يتطلب إبداء رأي أو استنتاج

الخيار ج غير صحيح؛ لأن كفاية الإجراءات تقع تحت مسؤولية الطرف القائم بالتكليف
الخيار ب صحيح؛ لأنه وفقاً للمعيار فإنه يجب الإشارة إلى أن التقرير قد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.

٤٦. الإجابة النموذجية: (د - لا يُبدي المحاسب القانوني أي نوع من أنواع التأكيدات)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٤٤٠٠ فقرة ٢٤ (و) (٣)

الخيار د صحيح؛ لأنه وفقاً لنص الفقرة المذكورة أعلاه «أن ارتباط الإجراءات المتفق عليها ليس ارتباط تأكيد، وبناءً عليه، فإن المحاسب القانوني لا يبدي أي رأي أو استنتاج تأكيد»
بالتالي فالخيارات الأخرى غير صحيحة.

٤٧. الإجابة النموذجية: (أ - عندما يفقد المحاسب القانوني استقلاله)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٤٤١٠ فقرة ٣٣، ٣٤، ٣٥

الخيار أ صحيح؛ لأن ارتباط التجميع ارتباط غير تأكيد بالتالي لا يتطلب الاستقلال
الخيارات الأخرى غير صحيحة؛ لأنه وفقاً للمعيار فإن المحاسب القانوني يجب عليه الانسحاب من الارتباط.

٤٨. الإجابة النموذجية: (أ - عدم استكمال المهمة والانسحاب من الارتباط وإبلاغ الإدارة والمكلفين بالحوكمة

بأسباب الانسحاب)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٤٤١٠ فقرة ٣٥.

٤٩. الإجابة النموذجية: (ب - منشأة مدرجة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٢٢٠ فقرة ١٠٣١.

معيار إدارة الجودة ١ فقرة ٣٤ (و) ١.

نص معيار إدارة الجودة ١ فقرة ٣٤ (و) على أنه يجب تعيين فاحص لجودة الارتباطات لمراجعة القوائم المالية للمنشآت المدرجة.

باقي الخيارات غير صحيحة؛ لأن الأمر يتوقف على سياسة المكتب بالإضافة إلى ما إذا كان هناك لوائح وأنظمة تدعم ذلك.

نصت الفقرة ٣٤ على أنه «يجب على المكتب تضمين الاستجابات التالية:

فقرة «و» أن يضع المكتب سياسات أو إجراءات تتناول فحوصات جودة الارتباطات وفقاً لمعيار إدارة الجودة

«٢» وتتطلب إجراءات فحص لجودة الارتباطات فيما يتعلق بما يلي:

(١) ارتباطات مراجعة القوائم المالية للمنشأة المدرجة.

وبالتالي هناك نص على أن الشركات المدرجة لابد من تنفيذ فحص جودة ارتباط ولا يوجد في المعيار ما يشير إلى أنه يجب تنفيذ فحص جودة ارتباط لمنشآت أخرى إلا في حال نصت اللوائح والأنظمة على ذلك.

٥٠. الإجابة النموذجية: (ب - نعم، نعم، لا، لا)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٢٠٠، معيار ٢٤١٠، معيار ٤٤٠٠

الخيار ب صحيح؛ لأن الارتباطات التأكيدية تتطلب استقلالية المحاسب القانوني وبالتالي فإن الخيارات الأخرى غير صحيحة.

٥١. الإجابة النموذجية: (أ - يمكن بناء خطة مراجعة مفصلة بالتوازي مع وضع الاستراتيجية العامة لمراجعة منشآت كبيرة الحجم في حالة أن المراجعة متكررة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار رقم (٣٠٠) فقرات ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢

الخيار أ صحيح؛ لأن المعيار لم يقتصر عملية بناء خطة مراجعة مفصلة بالتوازي مع وضع الاستراتيجية العامة للمراجعة فقط للمنشآت الكبيرة وفي حالة أن المراجعة متكررة وإنما ذلك أيضا ينطبق على المنشآت الأخرى بصفة عامة وأيضا حالة المراجعة لأول مرة.

٥٢. الإجابة النموذجية: (ب - مسئولية المحاسب القانوني)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٢٤٠٠ فقرة ٨٦ (و)

الخيار أ غير صحيح؛ لأن الفاحص ليس هو مراجع العميل بالتالي لا يتم استخدام مصطلح «المراجع» هنا
الخيار ب صحيح؛ لأنه يتوافق مع ما هو مذكور في المعيار
الخيارات ج، د غير صحيحة؛ لأنها لا تتوافق مع المصطلح المستخدم في المعيار.

٥٣. الإجابة النموذجية: (أ - هل كان هناك خلاف بين المراجع السابق والإدارة فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية؟)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار أ صحيح؛ لأنه يجب على المراجع الجديد الاستفسار من المراجع السابق عن أمور محددة ومعقولة تساعده في تحديد قبول أو عدم قبول العملية، ومن الأمور محل الاستفسار ما إذا كان هناك خلاف مع الإدارة بشأن معايير محاسبية بينما الخيارات ب، ج غير صحيحة؛ لأنها إجراءات مراجعة لا تؤثر على قرار

المراجع المرتقب حول قبول أو رفض الارتباط
الخيار د غير صحيح؛ لأنها ليس لها علاقة بموضوع قبول الارتباط
معيار ٢٢٠ فقرات ٥٥
الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة - فقرة ٨/٣٢٠.

٥٤. الإجابة النموذجية: (ب) - ليس له تأثير على استقلاله إذا كان حصوله على القرض تَمَّ حسب الشروط العادية لقروض البنك)

توضيح الإجابة النموذجية:

حيث اوجبت معايير المراجعة الدولية المعتمدة للتطبيق في المملكة أن يكون محايداً ومستقلاً تماماً في جميع ما يتعلق بعملية المراجعة وفي الحالة المذكورة فإنه وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة، إذا كانت شروط القرض من البنك محل المراجعة لا تختلف عن شروط نفس القرض لكافة عملاء البنك فإن المرجح لا يفقد استقلاله، عليه فإن الخيارات أ، ج، د غير صحيحة.
الميثاق الدولي للمحاسبين الفقرة (ي ٥/٥١١).

٥٥. الإجابة النموذجية: (أ) - رأي بخصوص مدى عدالة القوائم المالية للشركة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٢٠٠ ، فقرة ٣ ، ١١

الخيار أ صحيح؛ لأن الغرض من المراجعة هو الوصول إلى تأكيد معقول يسمح للمراجع بإبداء رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، عليه فإن الخيارات الأخرى غير صحيحة.

٥٦. الإجابة النموذجية: (د) - تمكين المراجع من إبداء استنتاج عما إذا كان قد نما إلى علمه ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية الأولية غير مُعدة من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٢٤١٠ ، فقرة ٧ ، ٨ ، ٩

الخيار د صحيح؛ لأن المراجع يبدي استنتاجاً وليس رأياً عند فحص المعلومات المالية الأولية، عليه فإن الخيارات أ، ب، ج لا تعكس الهدف من ارتباط فحص المعلومات المالية الأولية وفقاً للمعيار ٢٤١٠.

٥٧. الإجابة النموذجية: (أ - بيان بأن الفحص تم وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار أ صحيح؛ لأن ارتباط فحص القوائم المالية الأولية لا يتطلب تطبيق معايير المراجعة الدولية وإنما الإشارة إلى أن عملية الفحص تمت وفقاً لمعيار فحص القوائم المالية الأولية رقم ٢٤١٠ أو ٢٤٠٠ حسب مقتضى الحال، عليه فإن الخيارات الأخرى غير صحيحة.
معيار ٢٤١٠ ، فقرة ٤٣ ، ملحق ٤.

٥٨. الإجابة النموذجية: (د - إصدار تقرير تأكيد يتضمن رأياً عن طريقة عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار وعن معقولية افتراضاتها)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٣٤٠٠ ، فقرة ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٢٧
الخيار د صحيح؛ لأن المراجع لا يبدي رأياً حول معقولية الافتراضات وإنما تأكيد بصيغة النفي بشأن ما إذا كانت الافتراضات توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية، عليه فإن الخيارات الأخرى غير صحيحة.

٥٩. الإجابة النموذجية: (ب - ارتباطات التصديق)

توضيح الإجابة النموذجية:

يسترشد بمعيار ارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ فقرة ٢ و ٦
الإطار الدولي لارتباطات التأكيد فقرة ١٢
الخيارات أ، ج، د ارتباطات استشارية بينما الخيار ب صحيح؛ لأن ارتباطات التصديق أحد ارتباطات التأكيد.

٦٠. الإجابة النموذجية: (ج - ارتباطات التصديق والارتباطات المباشرة)

توضيح الإجابة النموذجية:

معيار ٣٠٠٠ ، فقرة ٢
الخيار ج صحيح؛ لأن ارتباطات التأكيد تشمل كلاً من ارتباطات التصديق التي يقوم فيها طرف آخر خلاف المحاسب القانوني بقياس أو تقويم الموضوع محل الارتباط مقارنة بالضوابط؛ والارتباطات المباشرة التي يقوم فيها المحاسب القانوني بقياس تقويم الموضوع محل الارتباط مقارنة بالضوابط.
وعليه فإن الخيارات الأخرى غير صحيحة.

٦١. الإجابة النموذجية: (ج - محظورة خلال مدة الفحص وحتى إصدار التقرير)

توضيح الإجابة النموذجية:

الخيار ج صحيح؛ لأن المراجع مطالب بالحفاظ على استقلاليته خلال فترة الارتباط والتي تمتد حتى تاريخ إصدار التقرير، وعليه فإن الخيارات الأخرى غير صحيحة الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة - فقرة (٤/٩١٠).

٦٢. الإجابة النموذجية: (ب - الالتزام بما ورد في المعايير المهنية فيما يتعلق بقبول عميل مراجعة جديد)

توضيح الإجابة النموذجية:

يسترشد بـ

معياري ٢٢٠ فقرة ٢٢ إلى ٢٤

الخيار ب صحيح؛ المراجع الجديد مطالب بالالتزام بمتطلبات المعايير المهنية عند قبول العلاقات مع العملاء الجدد، عليه فإن الخيارات الأخرى غير صحيحة؛ لأنها لم تشر إلى الالتزام بمتطلبات المعايير المهنية ذات العلاقة.

إجابة الأسئلة المقالية

إجابة السؤال الأول:

قد تؤثر الأعمال التي يقوم بها المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي بثلاث طرق هي :

١. تقليل الإجراءات التي يحتاج أن يقوم بها المراجع الخارجي للحصول على فهم كاف لنظام الرقابة الداخلية.
٢. تقليل اختبارات الرقابة التي يحتاج المراجع أن يقوم بها لتعزيد مستوى المخاطرة الذي يحدده في ضوء الأدلة التي يحصل عليها من خلال تلك الاختبارات.
٣. تقليل اختبارات التحقق التفصيلية التي يحتاج المراجع أن يقوم بها للحد من مخاطر الاكتشاف.

أما من حيث كيف يأخذ المراجع الخارجي في الاعتبار عمل المراجع الداخلي فإنه يجب على المراجع الخارجي إذا استنتج أن عمل المراجع الداخلي يمكن أن يؤثر على عملية المراجعة بواحدة أو أكثر من الطرق المذكورة أعلاه، فيجب على المراجع الخارجي تقويم:

- أ. موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية.
 - ب. الكفاءة الفنية للمراجعين الداخليين.
 - ج. ما إذا كان من المحتمل أن يكون عمل المراجعين الداخليين قد تم تنفيذه بالعناية المهنية الواجبة.
- بشكل أوضح تم ذكر تفاصيل كل عنصر من هذه العناصر ادناه:

- يمارس المراجع الخارجي الحكم المهني عند تحديد ما إذا كان استخدام عمل وظيفة المراجعة الداخلية لأغراض المراجعة، والطبيعة والمدى الذي يمكن فيها استخدام عمل وظيفة المراجعة الداخلية في ظل الظروف القائمة.
- يُعَدُّ مدى دعم الموقع التنظيمي الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، والسياسات والإجراءات ذات الصلة، لموضوعية المراجعين الداخليين ومستوى كفاءة الوظيفة من الأمور المهمة بشكل خاص عند تحديد ما إذا كان سيستخدم عمل الوظيفة، وفي حال استخدامه، تحديد طبيعة ومدى الاستخدام المناسب في ظل الظروف القائمة.
- تشير الموضوعية إلى القدرة على تنفيذ تلك المهام دون السماح للتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير الذي لا مسوِّغ له من جانب الآخرين بالغلبة على الأحكام المهنية. وتتضمن العوامل التي قد تؤثر على تقويم المراجع الخارجي لذلك الأمر ما يلي:
 - ما إذا كان الموقع التنظيمي لوظيفة المراجعة الداخلية، بما في ذلك سلطة الوظيفة ومسؤوليتها، يدعم قدرة الوظيفة على التحرر من غلبة التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير الذي لا مسوِّغ له من جانب الآخرين على الأحكام المهنية. ومثال ذلك، ما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية تقدم تقاريرها للمكلفين بالحوكمة أو موظف يتمتع بسلطة مناسبة، أو ما إذا كان لها حق الوصول المباشر إلى المكلفين بالحوكمة إذا كانت تقدم تقاريرها إلى الإدارة.
 - ما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية تخلو من أي تضارب في المسؤوليات، على سبيل المثال، اضطلاعها

- بمهام أو مسؤوليات إدارية أو تشغيلية تقع خارج نطاق وظيفة المراجعة الداخلية.
- ما إذا كان المكلفون بالحوكمة يشرفون على قرارات التوظيف والعمل في وظيفة المراجعة الداخلية، على سبيل المثال، تحديد سياسة الأجور المناسبة.
- ما إذا كانت هناك أي معوقات أو قيود مفروضة على وظيفة المراجعة الداخلية من قبل الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، على سبيل المثال، بشأن إبلاغ نتائج المراجعة الداخلية إلى المراجع الخارجي.
- ما إذا كان المراجعون الداخليون أعضاء في الهيئات المهنية ذات الصلة وعضويتهم تلزمهم بالمعايير المهنية ذات الصلة.
- تشير كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية إلى تحصيل المعرفة والمهارات الخاصة بالوظيفة ككل والحفاظ عليها بالمستوى المطلوب، للتمكن من تنفيذ المهام المسندة بعناية، ووفقاً للمعايير المهنية المنطبقة. وتتضمن العوامل التي قد تؤثر على تحديد المراجع الخارجي لهذا الأمر ما يلي:
- ما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية تحظى بموارد كافية ومناسبة تتناسب مع حجم المنشأة وطبيعة عملياتها.
- ما إذا كانت هناك سياسات موضوعة لتوظيف وتدريب وتكليف المراجعين الداخليين للقيام بارتباطات المراجعة الداخلية.
- ما إذا كان المراجعون الداخليون قد حصلوا على تدريب فني كاف ويحظون بالبراعة الفنية الكافية في المراجعة. وقد تشمل الضوابط ذات الصلة التي يمكن أن يأخذها المراجع الخارجي في الحسبان عند تقييم ذلك، على سبيل المثال، امتلاك المراجعين الداخليين للمؤهلات والخبرات المهنية الملائمة.
- ما إذا كان لدى المراجعين الداخليين المعرفة المطلوبة فيما يتعلق بالتقرير المالي للمنشأة وإطار التقرير المالي المنطبق الخاص بها، وما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية لديها المهارات اللازمة (على سبيل المثال، المعرفة الخاصة بالصناعة) لتنفيذ الأعمال المتعلقة بالقوائم المالية للمنشأة.
- ما إذا كان المراجعون الداخليون أعضاء في الهيئات المهنية ذات الصلة التي تلزمهم بالالتزام بالمعايير المهنية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات التطوير المهني المستمر.
- يمكن النظر إلى الموضوعية والكفاءة كسلسلة متصلة. فكلما زاد الدعم الكافي الذي يوفره الموقع التنظيمي الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية والسياسات والإجراءات ذات الصلة للمراجعين الداخليين، وكلما ارتفع مستوى كفاءة الوظيفة، زادت احتمالية أن يستفيد المراجع الخارجي من عمل الوظيفة وزادت مجالات هذه الاستفادة. ومع ذلك، فإن وجود موقع تنظيمي وسياسات وإجراءات ذات صلة توفر دعماً قوياً لموضوع المراجعين الداخليين، لا يمكن أن يعوض عن نقص الكفاءة الكافية لوظيفة المراجعة الداخلية. وبالمثل، فإن ارتفاع مستوى الكفاءة في وظيفة المراجعة الداخلية لا يمكن أن يعوض عن عدم وجود موقع تنظيمي وسياسات وإجراءات تدعم بشكل كافٍ موضوعية المراجعين الداخليين.
- إن تطبيق منهج منتظم ومنضبط عند التخطيط لأنشطة وظيفة المراجعة الداخلية وتنفيذها والإشراف عليها وفحصها وتوثيقها، هو ما يميز أنشطة وظيفة المراجعة الداخلية عن أدوات الرقابة الأخرى لأغراض المتابعة التي قد يتم تنفيذها داخل المنشأة.

- تتضمن العوامل التي قد تؤثر على تحديد المراجع الخارجي لما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية تطبق منهجاً منتظماً ومنضبطاً ما يلي:
 - وجود وكفاية واستخدام إرشادات أو إجراءات مراجعة داخلية موثقة تغطي مجالات مثل تقييم المخاطر وبرامج العمل والتوثيق والتقرير، وتتناسب في طبيعتها ومداهها مع حجم المنشأة وظروفها.
 - ما إذا كان لدى وظيفة المراجعة الداخلية سياسات وإجراءات مناسبة لرقابة الجودة، على سبيل المثال، والسياسات والإجراءات التي يمكن تطبيقها على وظيفة المراجعة الداخلية (كتلك المتعلقة بالقيادة والموارد البشرية وتنفيذ الارتباطات) أو متطلبات رقابة متطلبات مناسبة. وقد تضع هذه الهيئات أيضاً متطلبات مناسبة أخرى، مثل القيام بتقييمات دورية خارجية للجودة.
- وإذا قرر المراجع (الخارجي) بعد هذا التقويم، أن يعتمد على عمل المراجعة الداخلية ويقلل اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية فإنه يجب عليه حينئذ على المراجع الخارجي أن:
 - تحديد ما إذا كان عمل وظيفة المراجعة الداخلية كافياً لتحقيق أغراض المراجعة، في حالة استخدام ذلك العمل؛
 - توجيه المراجعين الداخليين والإشراف عليهم وفحص أعمالهم بشكل مناسب، في حالة الاستعانة بهم لتقديم المساعدة المباشرة.
- كما يجب على المراجع (الخارجي) أيضاً أن يقوم باختبارات على بعض المراجعين الداخليين مثل العمليات أو الأرصدة التي قاموا بفحصها.
- ويمكن للمراجع (الخارجي) أن يستعين بالمراجعين الداخليين مباشرة عند قيامه بإجراء اختبارات الرقابة أو اختبارات التحقق التفصيلية. وفي هذا الحالة يجب أن يتحقق المراجع (الخارجي) من كفاءة وموضوعية والعناية المهنية للمراجعين الداخليين والاتصال بهم كما يجب عليه أن يشرف على عملهم ويختبره.

إجابة السؤال الثاني:

الحالات	الإجابة
١	الطريقة الثانية
٢	الطريقة الأولى
٣	الطريقة الثانية
٤	الطريقة الثانية

إجابة السؤال الثالث:

هدف المراجعة المحدد ذات العلاقة بالعرض والإفصاح	إقرار الإدارة
(أ)	٢- الاكتمال
(ب)	٤- التصنيف والفهم
(ج)	٣- الدقة والتقويم
(د)	١- الحدث والحقوق والالتزامات

إجابة السؤال الرابع:

الحالة	الأسئلة	الإجابة
١- اعتذر المدير العام عن عدم حضور المدير المالي للاجتماع، حيث أشار إلى أنه قد تم فصل المدير المالي من الشركة بسبب علاقته في قضية اختلاس مالية مهمة داخل الشركة.	ما هو الإجراء الواجب اتخاذه من قبل المحاسب القانوني عند علمه بذلك؟	١. طلب إفادة من الإدارة بهذه القضية والإجراءات التي تم اتخاذه من قبل الإدارة في هذه القضية. ٢. تقويم الآثار المترتبة على عملية الاختلاس هذه بالنسبة لجوانب المراجعة الأخرى. ٣. إعادة النظر في تقييم مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش وأثر هذا التقدير على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة للاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها. المعيار ٢٤٠ فقرة ٣٦ و ٣٧
٢- أفاد مدير عام الشركة بأنه لا يمكن للمحاسب القانوني الاطلاع على بعض اللوحات الفنية والأحجار الكريمة التي تحتفظ بها الشركة كاستثمار، والتي هي مودعة كأمانة لدى أحد البنوك خارج المملكة، واكتفى بتزويد المحاسب القانوني بجميع الأوراق الثبوتية لعملية شراء هذه المقتنيات والتي تمت في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧م.	ما هي أهم الإجراءات الواجب اتخاذه من قبل المحاسب القانوني حيال مراجعة أرصدة هذه الاستثمارات؟	١. ينظر المراجع فيما إذا كان من الممكن عمل إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من هذه الاستثمارات. ٢. طلب إفادة مكتوبة من الإدارة بشأن هذا العنصر كإجراء بديل ٣. إذا استنتج المراجع أن هناك شكوكاً في نزاهة الإدارة بما يكفي لجعل الإفادة المكتوبة لا يمكن الاعتماد عليها وأنه لا يوجد إجراءات مراجعة بديلة أخرى، هنا عليه أن يقيم أثر ذلك على رأيه حسب مقتضى الحال. معيار المراجعة ٥٨٠ فقرة ١٠، ١١، ١٨ و ٢٠ معيار ٧٠٥ فقرة ١٣

١. مناقشة الأمر مع الإدارة ٢. إعادة تقويم نزاهة الإدارة وتقويم التأثير المحتمل لذلك على إمكانية الاعتماد على الإفادات ٣. اتخاذ التصرفات المناسبة بما في ذلك تحديد التأثير المحتمل على الرأي في تقرير المراجع معياري ٥٨٠ فقرة ١٩	ما هي الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المحاسب القانوني في مثل هذه الحالة؟	٣- اعترض المدير العام على بعض البنود الواردة في إفادة الإدارة والتي اقترحها المحاسب القانوني، وقرر أن يصدر إفادة بدون هذه البنود.
١- تمت الاتفاقية بعد نهاية السنة المالية محل المراجعة وبالتالي سيكون لها تأثير لاحق على القوائم المالية. وبما أن هذا الحدث جوهري فلا بد من الإفصاح عنه في القوائم المالية للسنة السابقة (محل المراجعة) ٢- تضمين تقرير المراجع بفقرة لفت انتباهه. معياري ٧٠٦ فقرة ٤ و ٥هـ معياري ٥٨٠ فقرة ٨	هل هناك آثار محتملة لهذه الاتفاقية على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م؟	٤- في ٦ يناير ٢٠١٨م وقعت الشركة اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك لتمويل أحد المشاريع الهامة والذي من المتوقع أن يكون له تأثير هام على القوائم المالية للسنوات المقبلة من ناحية زيادة حجم الأصول وحجم العمليات، وقد اطلع المحاسب القانوني على الاتفاقية مع البنك والتي كان من ضمن بنودها رهن بعض العقارات الخاصة بالشركة بالإضافة إلى بعض القيود المالية التي فرضها البنك على الشركة، ابتداءً من تاريخ توقيع الاتفاقية.
يتوقف ذلك على طبيعة إطار التقرير المالي المنطبق في تحديد ما الذي يشكل المجموعة الكاملة من القوائم المالية حيث يمكن أن تمثل المجموعة الكاملة قائمة مالية واحدة أو أكثر. معياري ٢٠٠ فقرة ٨	ما هي الاعتبارات التي يجب على المحاسب القانوني أخذها في هذه الحالة	٥- قررت الشركة عدم إظهار قائمة التدفقات النقدية، كون أن مستخدمي القوائم المالية هم الملاك وبالإضافة إلى بعض البنوك التي تتعامل معها الشركة، وكلهم يتم تزويدهم بالموازنة النقدية للشركة بشكل دوري، كما أن الشركة ترى أن قائمة التدفقات النقدية تحتوي على معلومات تاريخية وهي قليلة نسبياً، ولن يكون لحذفها أي تأثير مهم على مستخدمي القوائم المالية، خصوصاً أنه يتم عرض قائمتي المركز المالي والدخل بشكل أكثر تفصيلاً وتحتويان على معلومات أكثر بكثير مما تتطلبه المعايير المحاسبية على حد تعبير الشركة.



S O C P A

الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

8004404444

socpa.org.sa

@socpa_ksa